وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: يشمل جميع الشرائح في المشافي الحكومية ولأول مرة طلبة الدراسات العليا

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يمنح العاملين في مشافي الأورام تعويض طبيعة عمل

محمد منار حميجو
فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٢ القاضي بمنح العاملين في المشافي العامة المختصة بالأورام تعويض طبيعة عمل على أساس الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل، فتضمن المرسوم منح ٦٥ بالمئة من التعويض الشهري لأطباء المعالجة الشعاعية وأطباء الطب النووي وأطباء الأورام وأمراض الدم وزرع الخلايا الجذعية الدموية وأطباء التشخيص الشعاعي.

وبيّن المرسوم أنه يتقاضى العاملون في المعالجة الشعاعية الحاصلون على إجازة معهد تقاني أشعة أو إجازة جامعية في العلاج الشعاعي٥٥ بالمئة وذات النسبة للتمريض من الفئتين الأولى والثانية ٥٥ بالمئة و٣٥ بالمئة لبقية العاملين من الفئة الأولى أو الثانية في حين يتقاضى العاملون من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة ٢٥ بالمئة.

وفي الطب النووي منح المرسوم للعاملين في الطب النووي والحاصلين على إجازة في الكيمياء أو الصيدلة أو علم الحياة ٥٥ بالمئة وذات النسبة لحامل إجازة معهد تقاني أشعة أو إجازة جامعية في العلاج الشعاعي في حين التمريض من الفئتين الأولى والثانية يتقاضى ٥٥ بالمئة وبقية العاملين من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة ٢٥ بالمئة.

وأشار المرسوم إلى أنه يتقاضى التمريض من الفئتين الأولى والثانية العاملون في المعالجة الكيميائية وزرع الخلايا الجذعية الدموية (زرع النقي) ٥٥ بالمئة وذات النسبة للحاصلين على إجازة في الكيمياء أو الصيدلة أو علم الحياة – ماجستير في المناعة والتحسس– ماجستير في البيولوجيا الجزيئية أو التقانة الحيوية – إجازة أو ماجستير في العلوم الطبية الحيوية – إجازة أو ماجستير في الإرشاد النفسي أو العلاج النفسي.

وأشار المرسوم إلى أنه يتقاضى بقية العاملين من الفئتين الأولى والثانية ٣٥ بالمئة و٢٥ بالمئة للعاملين من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة.

وتضمن المرسوم أنه يتقاضى العاملون في قسم التشخيص الشعاعي والحاصلون على شهادة معهد تقاني أشعة أو إجازة جامعية في التشخيص الشعاعي ٥٥ بالمئة و٢٥ بالمئة للتمريض من الفئة الأولى أو الثانية ٢٥ بالمئة، وبقية العاملين من الفئتين الأولى والثانية ٢٥ بالمئة، والعاملون من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة ٢٠ بالمئة.

أما العاملون في الأقسام الأخرى فيتقاضى الأطباء من بقية الاختصاصات ٥٠ بالمئة، والإداريون والفنيون الطبيون والممرضون من الفئتين الأولى والثانية ٢٥ بالمئة، والمهندسون وفنيو الصيانة وفنيو الإحصاء والحاسوب والعاملون في مكاتب القبول من الفئتين الأولى والثانية ٢٥ بالمئة، فيما يتقاضى العاملون من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة في الأقسام ٢٠ بالمئة.

وأشارت المادة الثانية من المرسوم إلى أن يتقاضى أعضاء الهيئة التعليمية من الأطباء التعويض المذكور في المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي خلال فترة دوامهم في المشفى من والمستفيدون منها ومواعيدها بقرار من المدير العام للمشفى بناءً على القواعد التي يضعها مجلس الإدارة.

ولفتت المادة السادسة من المرسوم إلى أنه تطبق أحكامه على الأقسام أو المراكز أو الشعب أو الوحدات في المشافي العامة في الاختصاصات المذكورة في الفقرة /أ/ من المادة /١/ من هذا المرسوم التشريعي، في حين يتم حسب المادة السابعة توصيف الأعمال للذين يتقاضون طبيعة العمل بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزارات المعنية.

وأوضحت المادة ٨ أنه يلغى المرسوم التشريعي رقم /٣٤/ تاريخ ٢٠١٢/٥/٩، وتلغى أحكام المادتين /١٠و١١/ من القانون رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩.

من جهته كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم عن أهمية المرسوم بتحفيز وتشجيع الكوادر الذين يعملون في هذه الاختصاصات نتيجة تعرضهم لخطورة بالعمل سواء بالأشعة أم المعالجات الكيميائية.

وأضاف: تم التحضير للمرسوم من لجان فنية اختصاصية من وزارات التعليم العالي والدفاع والصحة واللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان، بحيث تشمل طبيعة العمل جميع هذه التخصصات بالمشافي الحكومية.

وأكد الوزير إبراهيم أن المرسوم يشمل جميع الشرائح الطبية والفنية والإدارية والخدمية في الأقسام بنسبة حدها الأعلى ٦٥ بالمئة والأدنى لباقي الشرائح ٢٠– ٢٥ بالمئة شهرياً، علماً أن النسبة تتحدد حسب الراتب والمرتبة والقدم الوظيفي، علماً أن التعويض مهم جداً.

وبيّن وزير التعليم العالي أن المرسوم يلحظ لأول مرة طلاب الدراسات العليا والأطباء المقيمين في مشافي الصحة والدفاع، وحاملي شهادة البورد وأساتذة الجامعات الذين يداومون في هذه المشافي وفي الأقسام الشبيهة بهذه الاختصاصات في المشافي الأخرى

واعتبر أن المرسوم يشمل أعداداً كبيرة من الأطباء، مبيناً أن النسبة الأكبر من الأطباء والمشمولين هم في قطاع التعليم العالي لوجود مشفى البيروني المتخصص والذي يضم قسماً آخر في المزة، مع وجود قسم كبير في مشفى تشرين الجامعي باللاذقية، لاسيما أن حجم المراجعين لقسم المعالجة الكيميائية ٦٧ ألف حالة ضمن منظومة التعليم العالي، إضافة إلى ١٥٦ ألفاً بقسم المعالجة الشعاعية وجميع هذه المعالجات مجانية للمرضى سواء للمعالجة الكيميائية أم الشعاعية.

بدوره اعتبر نقيب الأطباء غسان فندي أن هذا المرسوم يأتي تشجيعاً على الدخول في هذه الاختصاصات النادرة ليس في سورية فقط بل في دول العالم وأيضاً لهذه الكوادر التي تعمل في هذه الاختصاصات، لافتاً إلى أنها من الاختصاصات الخطرة التي لها تأثير على الإنسان الذي يعمل فيها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أن عملية زرع الخلايا الجذعية لا تجرى في أي مكان ودول قليلة تقوم بهذه العملية لأنها تتطلب تقنيات عالية وهي تعتبر من الاختصاصات الحديثة.

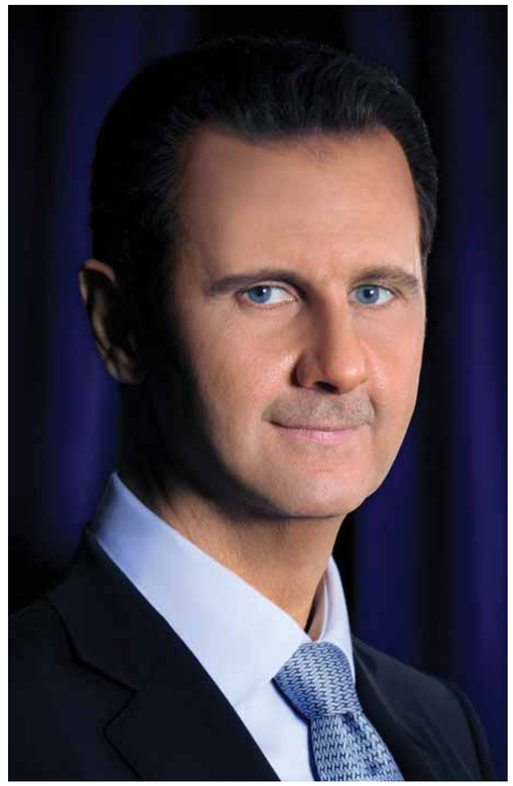

وأكدت المادة الرابعة أنه لا يستفيد المشمولون بأحكام هذا المرسوم التشريعي من تعويض طبيعة العمل المنصوص عليه في المادة /٩٨/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته.

وبينت المادة الخامسة من المرسوم أنه تكون مدة الإجازة الإدارية للعاملين في المشفى الذين لهم تماس مباشر بالمصادر الشعاعية ستة أسابيع، يمنح منها أسبوعان متصلان على الأقل في كل من فصلي الصيف والشتاء، مشيرة إلى أنه تحدد شروط هذه الإجازات وموازنة المشفى.

وبينت المادة الثالثة من المرسوم أنه يتقاضى طلاب الدراسات العليا وطلاب الاختصاص (البورد السوري) في الاختصاصات الآتية (المعالجة الشعاعية، والتشخيص الشعاعي، والطب النووي، والمعالجة الكيميائية، وزرع الخلايا الجذعية الدموية، والأورام، وأمراض الدم) تعويض طبيعة عمل مقداره (٣٥ بالمئة خمسة وثلاثون بالمئة) على أساس الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل خلال فترة دوامهم في المشفى من موازنة المشفى.

> نقيب الأطباء لـ«الوطن»: يشجع على الدخول في الاختصاصات النادرة والخطرة

قرض الدخل المحدود بضمانة بوليصة التأمين مع آذار المقبل

معاون مدير عام التسليف لـ«الوطن»: الخدمة اختيارية وقيمتها المبدئية ٢٥٠ ألف ليرة لقرض ٥ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

توقع معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أن يتم منح قرض الدخل المحدود بضمانة بوليصة التأمين التي يجري التفاهم على تصميمها مع المؤسسة العامة السورية للتأمين بداية شهر آذار المقبل بناء على الاجتماعات التي تتم بين مصرف التسليف الشعبي والمؤسسة.

وبيّن حسن أنه سيتم تصميم بوليصة تأمين خاصة بقروض الدخل المحدود تشمل التأمين على الحياة والتأمين على سداد القرض على أن يتم حسم قيمة البوليصة من القرض مباشرة وتحويل هذه القيمة لمصلحة المؤسسة السورية للتأمين.

وعن مدى إلـزام طالبي قروض الدخل المحدود بشراء هذه البوليصة بيّن حسن طالب القرض لكنه توقع أن يكون هناك طلب واسع على هذه البوليصة لأنها تختصر على طالبي قروض الدخل المحدود تأمين الكفلاء، والذي كان يشكل العقبة الأكبر أمام العاملين في الجهات العامة بالحصول على القرض خاصة مع الظروف التي رافقت سنوات الحرب الماضية.

وعن كلفة هذه البوليصة بيّن أنه ما زال الأمر قيد النقاش مع المؤسسة السورية للتأمين للوصول إلى بوليصة بقيمة مقبولة لحدود ١٥٠ ألف ليرة في حال تم التوافق مع المؤسسة على أن تكون قيمة عقد التأمين (البوليصة) بحدود ٥٠ ألف ليرة سنوياً.

بمعدل ٥٠ ألف ليرة سنوياً في حين تنخفض قيمة البوليصة مع انخفاض قيمة القرض خاصة أن معظم قروض الدخل المحدود حالياً تكون سقوفها بحدود ٣ ملايين ليرة وهو ما يسهم في خفض قيمة البوليصة لحدود ١٥٠ ألف ليرة في حال تم التوافق مع المؤسسة على أن تكون قيمة عقد التأمين (البوليصة) بحدود ٥٠ ألف ليرة سنوياً.

وبيّن حسن أن المصرف يتجه لتبسيط إجراءات منح القروض وخاصة قروض الدخل المحدود حيث كان مجلس إدارة المصرف قد أقر إجراء تعديلات على منح قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين تتصل بالاكتفاء بكفيل واحد بدلاً من كفيلين لمنح قرض الدخل المحدود وكذلك تخفيض مدة خدمة الكفيل (سنوات عمله) وأن هذه التعديلات جاءت بقصد تسهيل وتيسير منح القروض لأكبر عدد ممكن من المتعاملين مع مصرف التسليف من ذوي الدخل المحدود من العاملين في الجهات العامة للاستفادة من هذا النوع من القروض بغية تأمين جزء من احتياجاتهم المعيشية خلال الظروف الحالية.

وعن سعر الفائدة المطبق على قروض الدخل المحدود بين حسن أنها ٧ بالمئة على شكل فائدة ثابتة وأن هذا السعر المنخفض من الفائدة يندرج في إطار المهام الاجتماعية للمصرف في منح قروض الدخل المحدود ضمن سعر فائدة مدروس حيث تصل كلف التشغيل والنفقات الإدارية للودائع لحدود ٥,٥ بالمئة يضاف لها هامش ربح للمصرف لا يتعدى ١,٥ بالمئة بحيث يصبح معدل الفائدة بحدود ٧ بالمئة وفي المحصلة هامش ربح التسليف الشعبي من قروض الدخل المحدود هو في الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة، وأنه يتم بحث ملف قروض الدخل المحدود بشكل دائم للتوافق مع المتغيرات المعيشية والظروف الاقتصادية العامة.

٢,٧ بالمئة زيادة الطلب على الكهرباء حتى عام ٢٠٢٤.. وتوقعات بانخفاض سعر النفط الخام

الوطن

بـيّن تقرير أصدرته وكالة الطاقة الدولية لشهر كانون الثاني ٢٠٢٢، أنه من المتوقع انخفاض أسعار النفط الخام من مستويات عام ٢٠٢١ حيث بلغ متوسط سعر خام برنت، وهو معيار التسعير الدولي، ٧٩ دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ لتصل التوقعات بـأن يبلغ متوسط سعر خام برنت ٧٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٢ و٦٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٣.

وأعاد التقرير سبب انخفاض الأسعار في التحول من انخفاض مخزونات النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ إلى زيادة المخزون في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ حيث تنخفض مخزونات النفط العالمية عندما يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج وتزداد عندما يكون الإنتاج أكبر من الاستهلاك. بلغ متوسط السحوبات في عام ٢٠٢١ من مخزونات النفط العالمية، ١,٤ مليون برميل يومياً، وهو الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار النفط الخام، وقد نتجت عمليات سحب المخزون هذه عن عودة استهلاك البترول بشكل أسرع من إنتاج البترول بعد بدء جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠٢٢ من المتوقع زيادة إنتاج البترول وتباطؤ نمو الاستهلاك، ما سيؤدي إلى زيادة مخزونات البترول على مستوى العالم.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع إنتاج النفط العالمي بمقدار ٥,٥ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠٢٢، مدفوعاً بزيادات الإنتاج في أميركا وأوبك وروسيا، والتي تمثل مجتمعة ٨٤ بالمئة أو ٤,٦ ملايين برميل في اليوم من النمو، ونظراً للاستهلاك، من المتوقع ارتفاع الاستهلاك العالمي للبترول بمقدار ٣,٦ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠٢٢، مدفوعاً بمزيد من الاستهلاك في أميركا والصين، اللذين يمثلان معاً ٣٩ بالمئة من نمو الاستهلاك.

وفي الغضون قالت مصادر لرويترز: إن الصين اتفقت مع الولايات المتحدة في نهاية العام الماضي على السحب من مخزوناتها النفطية الإستراتيجية في الأول من شباط، في إطار خطة أطلقتها واشنطن لخفض الأسعار العالمية.

وقالت المصادر المطلعة على المناقشات بين البلدين إن الصين وافقت في نهاية ٢٠٢١ على سحب كميات غير محددة من النفط وفقاً لمستويات الأسعار.

في سياق آخر قالت وكالة الطاقة الدولية أول من أمس إن الطلب العالمي على الكهرباء على مدى السنوات القليلة المقبلة من المقرر أن يتباطأ بعد بلوغه مستوى قياسياً في عام ٢٠٢١، لكنه سيظل يؤدي إلى زيادة انبعاثات الكربون من دون تحقيق مكاسب سريعة في الإمداد منخفض الكربون وكفاءة الطاقة.

وأفادت الوكالة في تقريرها السنوي عن قطاع الكهرباء بأن الطلب العالمي على الكهرباء ارتفع بنسبة ٦ بالمئة أو ١٥٠٠ تيراوات/ساعة في عام ٢٠٢١، وهي أكبر نسبة زيادة منذ التعافي من الأزمة المالية العالمية في ٢٠١٠ وأكبر زيادة إجمالية على الإطلاق.

ووفقاً للتقرير شكلت الصين نحو نصف الزيادة في الطلب العالمي على الكهرباء العام الماضي بزيادة ١٠ بالمئة.

ومع هذا، من المتوقع أن يتباطأ الطلب العالمي على الكهرباء في السنوات القليلة المقبلة مع سريان تدابير كفاءة الطاقة وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي.

وقال التقرير إنه من المتوقع أن يرتفع الطلب بنسبة ٢,٧ بالمئة في المتوسط حتى عام ٢٠٢٤، على الرغم من أن آثار جائحة فيروس كورونا وأسعار الطاقة المرتفعة غير واضحة.

وقفزت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الطاقة بنسبة ٧ بالمئة إلى مستوى قياسي في عام ٢٠٢١ بعد انخفاضها في العامين السابقين.

معادلة صعبة تعجز الصناعة والتموين عن حلها!!

في الصيف أزمة مياه لقلتها.. في الشتاء أزمة مستودعات لكثرتها

الوطن

اصدر وزير الصناعة مؤخراً كتاباً طالب فيه المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بتوجه الشركة العامة للمياه بطرطوس بتسليم كامل إنتاجها من المياه لمؤسسة السورية للتجارة بنسبة ٧٠ بالمئة و٣٠ بالمئة إلى المؤسسة الاجتماعية العسكرية.

بذلك يكون قرار الوزير قد ألغى حلقة الوكلاء الذين كانت نسبتهم تصل الـ٧٠ بالمئة و٢٠ بالمئة للسورية للتجارة و١٠ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية.

وكشفت الشركة العامة لتعبئة مياه نبع السن بطرطوس وبعد نحو ٢٠ يوماً على القرار الآنف الذكر بأن معظم الورديات قد توقفت عن العمل بسبب تراكم الإنتاج وامتلاء المستودعات بعبوات المياه نتيجة عدم استرجارها من قبل السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية..

وأنذروا بمعضلة جديدة قادمة تدور رحاها في سوق المياه المعدنية، أطرافها شركات القطاع العام التي تستحوذ على ١٠٠ بالمئة، من الإنتاج أي إن شركات الحكومة تحولت إلى خصم وحكم في آن واحد، والخاسر الوحيد فيها هو المستهلك الذي فتحت أمامه سوق سوداء للمياه ودفعته الأزمة إلى شراء العبوات من السوق بأعلى من أسعارها الرسمية.

الجدير ذكره أن الحكومة سابقاً كانت قد أصدرت قراراً مؤقت بإيقاف البيع للوكلاء الذين كان لهم النسب الكبرى في حصة المياه المعدنية وهي ٧٠ بالمئة للوكلاء.. في الوقت ذاته كانت السورية للتجارة في تلك الأثناء تستجر الكميات توزع نسبة قليلة في صالاتها والباقي كان يتم بيعه للتجار الذين يشترون الجعب ويبيعونها، بثلاثة أو أربعة أضعاف سعرها الرسمي.

وبلغت نسبة الاحتكار في تلك الأثناء نحو ٩٠ بالمئة من منتجات المعامل، ، كانت تباع بأسعار فلكية، مقارنة بالسعر الرسمي المخصص، حيث إن القرار لم يستطع ضبط الأسعار في الأسواق رغم أن الاستجرار انحصر بالمؤسسات الحكومية والسوق السوداء للمياه مازالت مستمرة وسعر الجعبة بأي مكان ليس كما هو مسعر في المؤسسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما دام الموضوع انحصر في الجهات الحكومية أي لا وكلاء وغيره... فلماذا توجد سوق سوداء حتى الآن؟! ولماذا لا تباع عبوات المياه اليوم بالسعر الرسمي كما في أرض المعمل، كما لابد من التذكير والإشارة إلى أن المشكلة الأكبر هي توقف المعامل عن الإنتاج.